



## السيدات والسادة البرلمانيون،

يشرفني أن أتقدم أمامكم اليوم لبسط الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2023، وكما تعوّدنا على مدار سنة كاملة من عمر الحكومة والولاية التشريعية الحالية، أؤكد لكم مجدداً أن الحكومة حريصة على روح التعاون والانسجام بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وستبقى منفتحة بكل مسؤولية على تطوير هذه العلاقة نحو الأفضل بغية تحقيق المنجزات التي يصبو إليها صاحب الجلالة نصره الله، وتنتظرها بلادنا بكل مكوناتها.

## السيدات والسادة،

إن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، محكوم بمعادلة ثنائية تتعلق بتدبير آثار الأزمات المتتالية وثقل التراكمات من جهة، ومن جهة أخرى بضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق التحول الذي نطمح إليه جميعاً، ويستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات ويلمسون أثره على معيشتهم اليومية، وتأتي على رأس هذه الأوراش تلك المنبثقة عن التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي إلى جانب التزامات البرنامج الحكومي.

ومن البديهي حضرات السيدات والسادة، أن نستوقف هذه المعادلة الثنائية التي تقوم على مواجهة الأزمة بالطموح الإرادي وباستحضار عناصر القوة ومكانم الضعف من أجل قراءة واقعية تمكّننا من استجلاء فرص النجاح في فك هذه المعادلة، ضمن محيط دولي ملتبس ومفتوح على المجهول، تغيب فيه عناصر الاستقرار الضرورية لتوفير نظرة واضحة، ليس فقط على المدى القريب بل أيضاً على المدى المتوسط والمدى البعيد.

ومن الأكيد أننا اليوم مطالبون بالتعبئة أكثر من أي وقت مضى لاستشراف الفرص التي تتيحها إمكانياتنا ومحيطنا والتحلي برؤية متبصرة توطر فعلنا الجماعي كل واحد في مجاله، والاستثمار الأمثل لمؤهلاتنا المادية وذكائنا الجماعي من أجل توفير الشروط اللازمة لتعزيز مناعة بلادنا في مواجهة مختلف التحديات التي

## محضر الجلسة الثالثة والستين

التاريخ: الخميس 23 ربيع الأول 1444هـ (20 أكتوبر 2022).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب.

التوقيت: أربعون دقائق ابتداء من الساعة الخامسة مساءً والدقيقة الثانية.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة للبرلمان بمجلسيه مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

افتتحت الجلسة،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقاً لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة للاستماع لعرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية حول مشروع القانون رقم 50.22 للسنة المالية 2023، الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السادة الوزراء،



تأهيل العرض الصحي ومواكبة إصلاح المنظومة التعليمية، ودعم القدرة الشرائية للمواطنين؛

ومن التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا أيضا هناك الجانب الجيو سياسي الذي لا يمكن إغفاله، حيث لا تزال الوحدة الترابية لبلادنا في صلب انشغالنا الوطني الجماعي، باعتبارها قضيتنا الوطنية الأولى وستظل وكذلك، وقد حققت بلادنا تقدما حاسما ونهائيا في هذا الصدد سواء على الصعيد الدبلوماسي أو التنموي بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بتحيةة إجلال وتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية والإدارة الترابية على تضحياتهم الجسام وعلى تفانيهم وتجندهم الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصون أمنه واستقراره.

#### حضرات السيدات والسادة،

إن رفع هاته التحديات المتعددة والمتشعبة يتطلب منا عملا جماعيا، متشعبا بالروح الوطنية العالية يساهم فيه جميع المتدخلين وخاصة منهم المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وذلك نظرا للمخاطر والصعوبات التي تطبع الوضع العالمي الملتبس الذي نعيشه، حيث يأتي إعداد هذا المشروع في سياق دولي استثنائي مطبوع باللايقين وباستحالة استشراف التطورات. فبعد اختلال سلاسل الإنتاج والتوريد على المستوى العالمي بفعل الجائحة، انضافت الضغوطات الممثلة في تفاقم التضخم وارتباك أسواق الطاقة والمواد الأولية والغذائية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا. وكان من تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي أن تراجع التفاؤل الذي أعقب انكفاء الجائحة قبل سنة من الآن، حيث من المتوقع أن ينحصر معدل النمو العالمي في 3,2% خلال سنة 2022، و2,7 سنة 2023. بينما سيسجل اقتصاد منطقة الأورو

تواجهنا، فهناك مجموعة من التحديات الآنية والمستقبلية التي سنعمل جميعا على التصدي لها، وهي مرتبطة بمواجهة التطورات الدولية، وقد توفقنا بشكل كبير في الحد من آثارها على القدرة الشرائية للمواطنين بفضل التدابير التي تم اتخاذها بتعليمات ملكية سامية؛

ثانيا- بتعزيز السلم الاجتماعي من خلال إعادة فتح جسور الحوار الاجتماعي والتجاوب مع مطالب الشغيلة؛

ثالثا- بالتنفيذ الحازم والفوري للتوجيهات الملكية السامية الصادرة في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، ولا سيما فيما يخص استراتيجية التعامل مع إشكالية الجفاف، الذي أصبح واقعا بنيويا يتطلب سياسة شمولية للحفاظ على الموارد المائية وتأمينها وتطوير آليات تدبيرها؛

أما التحدي الرابع، فيكمن في تدبير ثقل الملفات التي ظلت عالقة وذلك من منطلق تحمل المسؤولية تجاه الوطن والمواطنين، كما هو الحال بالنسبة لملف التقاعد وإعادة الهيكلة المالية لمجموعة من المؤسسات العمومية كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وإصلاح مدونة الشغل، وإخراج القانون المنظم للحق في الإضراب إلى حيز الوجود، إلى جانب ميثاق الاستثمار.

وارتباطا بموضوع الاستثمار، فلا بد لي أن أؤكد لكم أن الحكومة ستواصل الاشتغال بنفس الالتزام والمسؤولية قصد تيسير شروط الاستثمار العام والخاص الوطني والأجنبي بشكل أكبر، وبما يمكن من استيعاب كل المبادرات وعلى الخصوص منها: تشجيع المبادرات الاستثمارية للشباب ومغاربة العالم، فضلا عن أجرأة التعاقد الوطني للاستثمار الذي دعا إليه صاحب الجلالة نصره الله، والذي يتوخى تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500.000 منصب شغل في أفق سنة 2026، كما سيكون توطيد أسس الدولة الاجتماعية بمثابة العنوان الأبرز لهذا المشروع من خلال استكمال ورش الحماية الاجتماعية موازاة مع



الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا نمواً لن يتعدى 3,1% خلال سنة 2022، و0,5% خلال سنة 2023.

ورغم هذا السياق الدولي المضطرب، فقد تمكنت بلادنا بفضل السياسة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك نصره الله، من تحقيق نمو اقتصادي بلغ 7,9% سنة 2021، فيما تحسن عجز الميزانية بـ 1,2 من الناتج الداخلي الخام، ليستقر عند 5,9% بفضل تحسن الموارد. ويتوقع أن لا تتجاوز نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لهذه السنة نسبة 1,5%، نتيجة تراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 13% بفعل الجفاف، فيما تم تدارك تأثير تراجع بعض القطاعات المرتبطة بسلاسل التوريد بفعل الأداء الجيد للقطاع الثالث، وبناء على ذلك سيبلغ نمو الناتج الداخلي غير الفلاحي 3,4% مقابل 6,8% سنة 2021.

ورغم هذه الظروف الصعبة وارتفاع حاجيات التمويل فسيترجع عجز الميزانية إلى 5,3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 5,9% المسجل خلال السنة الماضية، مع الحفاظ على الاحتياطات من العملة الصعبة في مستوى يعادل 6 أشهر من الواردات. وقد تأكد هذا المنحى الإيجابي من خلال الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته بلادنا خلال الأشهر 8 الأولى من السنة الحالية، إذ كشفت المؤشرات القطاعية تحسناً بفعل النتائج الإيجابية المحققة من طرف القطاعات التصديرية، ويتعلق الأمر على الخصوص بارتفاع صادرات الفوسفات ومشتقاته بـ 68%، موازنة مع ارتفاع مبيعات قطاع السيارات بـ 29% والتي بلغت أعلى مستوياتها مقارنة بنفس الفترة من السنوات الخمس الماضية. وفي نفس الاتجاه، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج أزيد من 71 مليار درهم نهاية شهر غشت الماضي، متجاوزة بذلك المستويات المسجلة خلال نفس الفترة بين 2018 و2021، وقد استرجع القطاع السياحي ديناميته بشكل يقارب إلى حد كبير المستويات المحققة قبل الأزمة، وذلك بفضل تدابير الدعم المتعددة التي تم اتخاذها لإنعاش هذا القطاع، وقد خصصت

الحكومة مبلغاً إجمالياً يناهز 40 مليار درهم لدعم القطاعات الأكثر تضرراً، ولضمان استقرار الأسعار وهو ما مكن من التحكم في التضخم في مستوى 5,8% خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية، هذا فضلاً عن التدابير المتخذة للحد من آثار الجفاف موازنة مع الوفاء بالالتزامات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي لفائدة الأجراء في القطاعين العام والخاص.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعي جيداً حجم انتظارات المغاربة كما نعي أن حجم التحديات أكبر، لكننا حريصون في الوقت ذاته على أن نجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2023، منطلقاً لترجمة تطلعات المواطنين إلى واقع ملموس، وأن نحول التحديات إلى فرص لتحقيق التقدم الذي نصبو إليه جميعاً تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله. وفي هذا الإطار، يقوم مشروع قانون المالية لسنة 2023، على مواصلة بناء الدولة الاجتماعية وتعزيز ركائزها من خلال تدابير ملموسة وغير مسبقة ستحسن لا محالة من ظروف عيش فئات عريضة من المواطنين، وذلك عبر تعميم الحماية الاجتماعية للطبقات الهشة والمعوزة وتحسين القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، خصوصاً العاملين بالقطاعين العام والخاص، والعاملين غير الأجراء والمتقاعدين، إلى جانب الارتقاء بالعرض الصحي وبالمدرسة العمومية وتحسين آليات الولوج للسكن.

وسيتم تمويل كل ذلك وفق منظور قائم على تعزيز آليات التضامن، من خلال الرفع التدريجي من نسبة مساهمات الشركات الكبرى، مع إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم السنوات الثلاث القادمة، حيث أن السياق الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا اليوم يحتم على الجميع المساهمة في تحمل النفقات الموجهة لتمويل الأوراش التنموية لبلادنا، وفي مقدمتها الأوراش الاجتماعية الكبرى تحقيقاً للعدالة الاجتماعية والمجالية. كما أننا نراهن في إطار هذا المشروع على إعطاء دفعة قوية للاستثمار في شقيه العام والخاص، باعتباره رافعة



الاجتماعية من خلال انتقال المستفيدين حاليا من نظام "الراميد" إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض نهاية هذه السنة. وستكفل الدولة بتكاليف الاشتراك في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لصالح ما يناهز 4 ملايين أسرة في وضعية هشّة، من خلال تخصيص ما يناهز 9,5 مليار درهم، وهو ما سيضمن لهذه الفئات الولوج للمؤسسات الاستشفائية على غرار باقي المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية. وفي نفس الإطار، ستتم مواكبة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية من خلال تخصيص 4,6 مليار درهم إضافية، ليلغ بذلك إجمالي الميزانية المخصصة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية أزيد من 28 مليار درهم. ويتضمن تأهيل المنظومة الصحية عدة محاور في مقدمتها تأهيل الموارد البشرية وتحسين ظروفها المادية وشروط عملها مع إعادة النظر في منظومة التكوين، وفي هذا الصدد سيتم إحداث 5500 منصب مالي مخصص للقطاع الصحي، إلى جانب تخصيص ما يفوق مليار و500 مليون درهم لزيادة أجور مهنيي الصحة. كما يتضمن المشروع مواصلة تأهيل العرض الصحي والرفع من جودته والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني، حيث ستعرف هذه السنة افتتاح عدد من المنشآت الاستشفائية أذكر منها على سبيل المثال: المستشفى الإقليمي بالقنيطرة، المستشفى الإقليمي بإفران، المستشفى الإقليمي بالحسيمة، إضافة لاستكمال إنجاز البرنامج الوطني لتأهيل المراكز الصحية الأولية. كما تعترم الحكومة إحداث 3 مستشفيات جامعية جديدة بكل من الرشيدية التي سيتم إطلاق بنائه في سنة 2023 ثم بني ملال وكلميم.

من جانب آخر وسعيا لتوفير الأدوية لضمان علاج الفئات المعوزة داخل المستشفيات العمومية، تعترم الحكومة الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للأدوية إلى حوالي 2 مليار درهم قصد تغطية تكاليف الأدوية اللازمة، كما يقترح مشروع قانون المالية الإعفاء من رسم الاستيراد لفائدة مجموعة من الأدوية

أساسية لوضع أسس نمو مستدام يخلق فرص الشغل ويوفّر موارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية، تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله.

حضرات السيدات والسادة؛

إن مشروع القانون المالي الذي أتشرف ببسط خطوته العريضة أمامكم، يستند في صياغته على التوجيهات الملكية السامية، المتضمنة في الخطاب الثلاثة الأخيرة لجلالته في مناسبات: عيد العرش، وثورة الملك والشعب، وافتتاح السنة التشريعية الحالية، كما يستحضر مخرجات النموذج التنموي والتزامات البرنامج الحكومي. وعلى هذا الأساس يروم مشروع قانون المالية لسنة 2023 تحقيق أهداف كبرى وهي:

**أولا:** استكمال مشروع الحماية الاجتماعية كما أطلقها وحدد أبعادها صاحب الجلالة نصره الله، مع المضي في إنجاز باقي الأوراش الاجتماعية تجسيدا لتوجه الدولة الاجتماعية؛

**ثانيا:** دعم الاستثمار وفق منظور يوازي بين تقوية جاذبية بلادنا للاستثمارات للحفاظ على النسيج الاقتصادي وتطويره، والاستغلال الأمثل للموارد وعلى رأسها الموارد المائية وتقوية شروط خلق ثروة من جهة، وإنتاج فرص الشغل وتقليص الفوارق وضمان العيش الكريم للمواطنين من جهة أخرى؛

**ثالثا:** تعبئة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة الإصلاحات مع ضمان حماية سيادة القرار الوطني عبر الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية.

فبالنسبة للهدف الأول والمتعلق باستكمال مشروع الحماية الاجتماعية كما أطلقه وحدد أبعاده صاحب الجلالة نصره الله، فإنه يترجم إرادة ثابتة لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، حيث تعترم الحكومة في هذا الصدد مواصلة التنزيل الفعلي لمختلف محاور ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يشكّل ثورة اجتماعية غير مسبوقة من خلال اتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستكمال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ليشمل كافة الفئات



لبرنامج الدعم المشروط بالتمدرس "تيسير" الذي سيتم استبداله بالتعويضات العائلية نهاية سنة 2023.

ويولي هذا المشروع كذلك أهمية كبرى للنهوض بوضعية الأساتذة والأطر التربوية من خلال إحداث ما يفوق 20.000 منصب مالي، وتسوية متأخرات الترقية مع إيلاء أهمية كبرى للتكوين الذي سيخصّص له ما يقارب 4 ديار المليار ديار الدرهم برسم الفترة بين 2022-2026.

وفيما يتعلق بتحسين البنية التحتية وتوفير التجهيزات، فسيتم بناء 224 مؤسسة تعليمية وإعادة هيكلة 1746 بناية مدرسية، ووفق نفس المنظور تولي الحكومة أهمية كبرى للنهوض بالتعليم العالي من خلال وضع خارطة طريق مخطط إصلاح الجامعة المغربية استندت في إعدادها إلى مشاورات موسّعة وقد عبر أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي عن انخراطهم التام في تفعيل هذا المخطط الإصلاحي مقابل التزام الحكومة بتمكينهم من نظام أساسي جديد يحفزهم ويضمن مجهوداتهم ويكرس الاستحقاق ويعزز جاذبية الجامعة ويؤهلها لاستقطاب الكفاءات. وقد خصص مشروع قانون المالية لهذا الغرض 600 مليون درهم، ولا بد هنا من الإشادة بمناخ الثقة الذي ميّز كل جولات الحوار الاجتماعي والمسؤولية العالية للشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، كما نوّكد في هذا الصدد انخراط الحكومة وحرصها على تأسيس هذا الحوار بشكل منتظم حفاظا على الحقوق والواجبات وتجسيدها فعليا للمقاربة التشاركية التي تعتمدها.

وهكذا، ووفاء بالتزاماتها فقد خصصت الحكومة في إطار مشروع قانون المالية ما يناهز 4 مليار درهم للرفع من الأجور والتعويضات في قطاعات الصحة والتعليم والتعليم العالي، إلى جانب تخفيف العبء الضريبي على الأجراء والمتقاعدين من الطبقة المتوسطة، والذي سيكلّف 2 د المليار و400 مليون درهم.

والمنتجات الصيدلانية المعدة خصوصا لعلاج الأمراض المزمنة المكلفة ماديا، بالإضافة إلى التضريب التدريجي للمنتجات المحتوية على السكر حفاظا على صحة المواطنين والمواطنات.

وفيما يخص الورش المتعلق بتعميم التعويضات العائلية في إطار إصلاح الحماية الاجتماعية، فستعمل الحكومة على الشروع بتنزيله قبل نهاية سنة 2023، حيث سيستفيد منها حوالي 7 مليون طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص، و3 ملايين أسرة في وضعية هشاشة وبدون أطفال في سن التمدرس. وسيتم ذلك وفق مقاربة جديدة تقوم على الدعم المباشر عبر استهداف الفئات المعوزة والمستحقة لهذه التعويضات بالاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد الذي سيتم تعميمه خلال سنة 2023 على كافة جهات المملكة، وسيتم تمويل هذا الورش على الخصوص عبر إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم السنوات الثلاث القادمة وكذلك عبر الإصلاح التدريجي للمقاصة انطلاقا من نهاية سنة 2023. حضرات السيدات والسادة،

إن الدولة الاجتماعية لا تقتصر على الحماية الاجتماعية فحسب، بل يعتبر إصلاح منظومة التربية والتعليم إحدى ركائزها الأساسية، وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على تنزيل خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية والتعليم، التي حظي إعدادها بمشاورات موسّعة مع مختلف الفاعلين، وتطلع من خلالها إلى الارتقاء بوضعية التلميذ والأستاذ والمؤسسات التعليمية، وقد خصّص لها مشروع قانون المالية 6,5 مليار درهم إضافية، لتبلغ بذلك الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع حوالي 69 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023. وهكذا خصص مشروع قانون المالية مليار درهم لتسريع تعميم التعليم الأولي، وحوالي 1,8 مليار درهم للرفع من عدد المستفيدين من المطاعم والداخليات، إلى جانب تخصيص مليار و600 مليون درهم





وتفعيل آليات دعم المشاريع الاستراتيجية، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكذا دعم المقاولات المغربية التي تسعى لتطوير قدراتها على المستوى الدولي. وسيخصص مشروع قانون المالية لسنة 2023 مبلغا يقدر بـ 3 ديار المليار و 300 مليون درهم إضافية لتفعيل ميثاق الاستثمار وتنزيل مختلف الالتزامات برسم مشاريع الاستثمار الصناعي، كما ستعمل الحكومة على تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار ومواصلة مجهود الاستثمار العمومي خصوصا فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، ومواصلة تنزيل الاستراتيجيات القطاعية بما يمكن من تعزيز تنافسية المنتج الوطني وتقوية السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقية، وقد تمّ الرفع من الاستثمارات العمومية بـ 55 مليار درهم لتبلغ 300 مليار درهم.

من جانب آخر، وإدراكا منها لأهمية النظام الضريبي في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، تولي الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2023 أهمية خاصة لمواصلة تنزيل أهم مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، والتي ستمكّن من تحسين مناخ الأعمال عبر توضيح الرؤية لمختلف الفاعلين خلال السنوات الأربع القادمة، ويتعلّق الأمر على الخصوص بإطلاق إصلاح شامل للضريبة على الشركات، مبني على التوجه التدريجي نحو سعر موحد مع الرفع من مساهمات الشركات الكبرى التي تفوق أرباحها الصافية 100 مليون درهم، وكذلك مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين، وذلك بالموازاة مع تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة وترشيد الإعفاءات والامتيازات الضريبية، والتنزيل التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للأشخاص الذاتيين مع اعتماد آلية حجز الضريبة في المنبع بالنسبة لبعض الدخل.

ومن أجل الرقي بمستوى العدالة المجالية، والتصدي للفتاوات الجهوية فيما يخص فرص جلب وتوطين الاستثمارات،

وفيما يتعلّق بتيسير الولوج إلى السكن اللائق، ستعتمد الحكومة إلى إحداث دعم مباشر للأسر لاقتناء السكن، بدل المقاربة القائمة على النفقات الضريبية وتوفير الوعاء العقاري والتي يصعب تقييم آثارها الاقتصادي والاجتماعي، ومن جانب آخر ستعمل الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تشجيع إدماج الشباب في سوق الشغل، من خلال مواصلة تنزيل برنامج "أوراش" الذي يروم خلق 250.000 منصب شغل خلال سنتي 2022 و 2023، والذي خصصت له في مشروع قانون المالية لهذه السنة ما يناهز 2 ديار المليار و 250 مليون درهم، هذا فضلا عن مواصلة برنامج "انطلاقة" إلى جانب برنامج "فرصة" الذي خصص له هذا المشروع مليار و 250 مليون درهم. كما يتضمّن مشروع قانون المالية إحداث 48.200 منصب مالي، مقابل 43.860 منصب سنة 2022.

وفيما يخص دعم القدرة الشرائية للمواطنين، يستمر صندوق المقاصة في أداء وظيفته من خلال تخصيص 26 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023. وللإشارة، فقد سجّلت النفقات المخصصة لدعم غاز البوتان برسم 9 أشهر الأولى من هذه السنة ارتفاعا بنسبة 70% أي بمعدل ديار 97 درهم لكل قنينة من فئات 12 كيلو، هذا فيما يتوقع أن ترتفع تكلفة دعم استيراد القمح لهذه السنة لـ 8 ديار المليار و 500 مليون درهم، إضافة إلى مليار و 300 مليون درهم الموجهة لدعم الدقيق الوطني من القمح اللين، وإجمالا ينتظر أن تسجّل تكاليف المقاصة لهذه السنة ارتفاعا بنسبة 79% دون احتساب تكاليف دعم مهنيي النقل العمومي.

#### حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص المحور الثاني من أهداف هذا المشروع والمتمثّل في دعم الاستثمار، فستعمل الحكومة على التسريع بتنزيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، خصوصا من خلال تقليص الفوارق المجالية فيما يتعلق بجلب الاستثمارات،



مليار و400 مليون درهم برسم مشاريع تزويد المراكز القروية والدواوير بالماء الصالح للشرب.

### حضرات السيدات والسادة،

يتعلق المحور الثالث والأخير من أهداف هذا المشروع بتعبئة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة الإصلاحات في ظل حماية سيادة القرار الوطني عبر الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية، فضمن استدامة الإصلاحات يستدعي توفير كل الهوامش المالية الممكنة، من خلال تعبئة الموارد الضريبية ومواصلة تدبير التمويلات المبتكرة بالموازاة مع ترشيد نفقات السير العادي للإدارة، وتفعيل إصلاحات منظومة الصفقات العمومية، وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، إلى جانب عقلنة تدبير المحفظة العمومية والرفع من مردوديتها.

وستعمل الحكومة على توفير الموارد الضرورية حيث سترتفع المداخيل العادية بحوالي 50 مليار درهم مقارنة بقانون المالية لسنة 2022 أي بزيادة قدرها 19%، وذلك من خلال تعبئة الموارد الإضافية الناتجة عن مجهود مزدوج ضريبي وغير ضريبي، فبالنسبة للموارد الضريبية والجمركية ستعرف زيادة ديال 14,5%، كما أن إصلاح المؤسسات العمومية والتدبير النشط للمحفظة العمومية بعد تفعيل الوكالة الخاصة بهذه الغاية، سيمكن، إن شاء الله، من رفع هذه الموارد بنسبة 39%، الشيء الذي سينعكس إيجابيا من خلال التقليل التدريجي لعجز الميزانية بما يمكن من وضع مالتينا العمومية في مسار تقليص المديونية في حدود 70% من الناتج الداخلي الخام.

وأخذا بعين الاعتبار المجهود المالي الذي تفرضه مختلف الأوراش الواردة في هذا المشروع، واستحضارا للظرفية الدولية وعلى الخصوص منها ما يرتبط بالتراجع المتوقع للنمو في منطقة الأورو، والذي سينعكس على الطلب الموجه لبلادنا فإنه من المتوقع أن يحقق اقتصادنا الوطني نموا بنسبة 4% مع حصر معدل التضخم

سيتواصل تنزيل ورش الجهوية المتقدمة عبر تخصيص 10 ملايين درهم للجهات، إضافة إلى ما يزيد عن 6 ملايين درهم لمواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية. وموازة مع ذلك، ستعمل الحكومة على التسريع بإصلاح الإدارة بهدف الرفع من مردودية الخدمات العمومية، عبر تبسيط المساطر وإطلاق استراتيجية جديدة للتحويل الرقمي تم تخصيص مليار درهم لتنزيلها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، كما ستواصل الحكومة مجهوداتها المتعلقة بتنزيل ورش اللاتمرکز الإداري إضافة إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العمومية، والذي خصصت له الحكومة 300 مليون درهم في إطار هذا المشروع.

### السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يحظى تدبير إشكالية نقص الموارد المائية بأهمية بالغة في هذا المشروع، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية لهذه الولاية، وفي هذا الإطار فقد سارعت الحكومة منذ تنصيبها إلى التعاطي بكل ما ينبغي من الحزم والمسؤولية لتسريع إنجاز مختلف المشاريع المهيكلية المتضمنة في البرنامج الوطني الأولوي للماء 2020-2027، وعلى رأسها التسريع بتنفيذ مشاريع محطات تحلية مياه البحر، واستكمال بناء السدود المبرجة وشبكات الربط المائي البيني، كما رصدت الحكومة من خلال مشروع قانون المالية ما مجموعه 10 ديال الملايير و600 مليون درهم لتدبير إشكالية ندرة المياه بزيادة حوالي

5 ديال المليار ديال الدرهم مقارنة بالسنة الماضية، وذلك لإنجاز المشاريع التالية:

4 ديال المليار ديال الدرهم لمواصلة إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة وتصفية العقارات المرتبطة بها؛

مليار و500 مليون درهم مساهمة من الدولة في تمويل مشاريع التحلية؛



في حدود 2% وعجز الميزانية في 4,5%. وقد تم بناء هذه التوقعات على الفرضيات التالية:

- ارتفاع الطلب الخارجي خارج الفوسفات ومشتقاته ب 2,5% فقط؛
- محصول زراعي في حدود 75 مليون قنطار؛
- متوسط سعر غاز البوتان ب 200 دولار للطن.
- تلکم حضرات السيدات والسادة، هي الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2023، وكما تابعتم ذلك منذ المراحل الأولى لإعداد هذا المشروع، فقد عملت الحكومة على الإنصات لآرائكم وملاحظاتكم وعلى إشراك مختلف الفاعلين حتى يكون هذا المشروع عنوانا لفعل جماعي بعيدا عن الحواجز التقليدية بين الفرقاء، تتوخى منه الحكومة الاستثمار الأمثل لكل مؤهلات بلادنا، حيث نستطيع المزاوجة بين إنجاز طموحنا الوطني من جهة، وامتصاص انعكاسات الأزمات العالمية المتوالية من جهة أخرى.

كما نعتبر هذا المشروع حلقة جديدة في مسار بناء الدولة الاجتماعية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وترجمة للبرنامج الحكومي المنسجم مع مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد، وهو مشروع يعكس بوضوح أسس الرؤية المستقبلية لمنظومتنا الاقتصادية والاجتماعية والمالية من خلال المحاور التي تجسد تكاملا في الرؤية وانسجاما في التعاطي مع كافة القطاعات خدمة للمصالح العليا لبلادنا ولموطينا. وأؤكد لكم في الأخير حرص حكومة صاحب الجلالة والتزامها بالعمل على تجسيد روح التوافق البناء أثناء مناقشة المشروع مع مجلسيكم الموقرين. وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لوطننا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا لكم رفعت الجلسة.